

الحكومة الكويتية تعتمد عددا من الاتفاقات الدولية لمنع تمويل الإرهاب

مجلس الوزراء يقر اتفاقا يتيح الاستعانة بالعمالة الأردنية

الكويت: سعد الشمري
في خطوة تعكس رغبة الحكومة الكويتية في التعاون مع الحملة الدولية ضد الارهاب اعتمد مجلس الوزراء امس عددا من الاتفاقات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الارهاب وهي الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابية بالقنابل واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري. وقال نائب رئيس مجلس الوزراء محمد شرار في بيان صحفي امس ان الكويت تولي اهتماما لمكافحة الارهاب «تجسيدا لمواقفها المبدئية في ادانة ورفض الارهاب بكافة الاصعدة». وكلف مجلس الوزراء الجهات المعنية باستكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات، تحقيقا لاهدافها في مكافحة الارهاب. وتأتي الخطوات الحكومية لتكتمل المشروع الحكومي في سد الثغرات التي تشتكي منها الولايات المتحدة في التوسع بانشاء فروع للجمعيات الخيرية الدينية التي يخشى ان تكون رافدا للعمليات الارهابية في الخارج. وقننت الحكومة عمل اللجان لتصبح تحت مظلة وزارة الشؤون في الاشراف على الاموال المحصلة من التبرعات. من جهة اخرى، قال الشيخ سعود سالم الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية الكويتي خلال رئاسته اجتماع الحكومة امس ان أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح سيعود الى بلاده خلال اسابيع. وكان الشيخ صباح قد زار الأمير الاسبوع الماضي، حيث يتلقى علاجه في مستشفى كرومويل بلندن بعد نزف محدود في المخ في 14 سبتمبر (أيلول) الماضي. وطمان الشيخ صباح المجلس على صحة الأمير، واحاط الوزراء علما بان الشيخ جابر سيعود للبلاد في غضون الاسابيع القليلة المقبلة بعد اكتمال شفائه. واستمع المجلس الى شرح من الشيخ صباح حول نتائج الزيارة التي قام بها في الاسبوع الماضي الى السعودية وفعوى اللقاءات والمحادثات الايجابية التي اجراها مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، والأمير عبد الله بن عبد العزيز وولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي والأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودي والتي تعكس عمق التلاحم الطبيعي ووحدة الهدف والمصير ومثانة الروابط الاخوية القائمة بين البلدين قيادة وشعبا. وفي تطور داعم لتعميق العلاقة بين الكويت والاردن اقر مجلس الوزراء مرسوم اتفاق بين حكومتي الكويت والاردن بشأن تنقل الايدي العاملة. ويتيح المرسوم الذي ينتظر ان يصادق عليه مجلس الامة في وقت لاحق الاستعانة بالعمالة الاردنية التي انخفض عددها بشكل ملحوظ منذ الاحتلال العراقي للكويت لتصل الى ادنى مستوياتها.

Like 0

Tweet

مشاركة